IUG Journal of Sharia and Law Studies
Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza
E-ISSN: 2616-2148
P-ISSN:
IUGJSLS
Vol 34, No 2, 2026, pp 48-70

Received on (28-02-2026) Accepted on (19-04-2026)

https://doi.org/10.33976/IUGJSLS.34.2/2026/3

Strengthening the middle class and the horizontal economy: In light of the verse "So that it will not be a perpetual distribution among the rich among you"

Prof. Mohammed Ibrahim Migdad[*1], Dr. Abdulrahman Mohammed Migdad[*2]
Academic Consultant to Zanzibar University[*1], Professor of Economics, Faculty of Business Management and Science[*2]
[*]Corresponding Author: mmigdad@iugaza.edu.ps [*1] , abdalrahman.migdad@izu.edu.tr [*2]

Abstract:
This study provides an in-depth economic analysis of the Qur'anic verse: "So that wealth may not merely circulate among the rich among you" (Al-Hashr: 7), from the perspective of Islamic economics. It argues that the verse establishes a normative–institutional framework aimed at preventing wealth concentration and strengthening the middle class. Using analytical and comparative methodologies, supported by contemporary case studies, the study concludes that Islamic economic instruments can effectively promote distributive justice, reduce poverty, and foster inclusive growth.
Keywords: Islamic economics, distributive justice, middle class, wealth concentration, value-based economy

تعزيز الطبقة الوسطى والاقتصاد الأفقي
في ظلال الآية "كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم"

أ.د. محمد ابراهيم مقداد [1]، د. عبد الرحمن محمد مقداد [2]
المستشار الاكاديمي لجامعة زنجبار تنزانيا [1]، محاضر في جامعة صباح الدين زعيم تركيا [2]

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة اقتصادية تحليلية معمقة لقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ ، من منظور الاقتصاد الإسلامي، مع التركيز على دور هذه القاعدة القرآنية في تعزيز الطبقة الوسطى وتحقيق العدالة التوزيعية والاستقرار الاجتماعي ومن بعده الاستقرار السياسي والأمني. تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي-الاستنباطي، وتدمج بين التأصيل الشرعي والتحليل الاقتصادي المقارن، مع الاستعانة بدراسات حالة معاصرة. ويخلص الباحث إلى أن الآية تؤسس لإطار قيمي-مؤسسي يمنع تركّز الثروة، ويعزز الاقتصاد الأفقي، ويشكّل أساساً نظرياً لسياسات مالية وتنموية قادرة على تقليص الفقر وتعزيز الإنتاج.
كلمات مفتاحية : الاقتصاد الإسلامي، العدالة التوزيعية، الطبقة الوسطى، تركّز الثروة، الاقتصاد القيمي.

1 المقدمة:

تشكل مسألة توزيع الثروة إحدى أكثر القضايا إلحاحاً في الفكر الاقتصادي المعاصر، لا سيما في ظل تصاعد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتآكل الطبقة الوسطى في العديد من الاقتصادات الحديثة، وما يترتب على ذلك من آثار مباشرة في الاستقرار السياسي والاجتماعي. وقد أشارت دراسات اقتصادية معاصرة إلى أن تزايد تركّز الثروة يؤدي إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد وإلى تقويض التوازن الاجتماعي على المدى الطويل[1].

وفي هذا السياق، يقدّم الاقتصاد الإسلامي رؤية متميزة تنطلق من نصوص قرآنية تؤسس لقيم اقتصادية حاكمة، من أبرزها قوله تعالى:

﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾.

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن هذه الآية الكريمة لا تمثل توجيهاً أخلاقياً مجرداً، بل تؤسس لمبدأ اقتصادي مهم يسعى إلى تحقيق التوازن في توزيع الثروة وتعزيز الطبقة الوسطى ومنع تركّز الموارد الاقتصادية في فئة محدودة من المجتمع.

2 الإطار المفاهيمي والمنهجي

2.1 تفسير الآية ومفهوم "دولة" في السياق القرآني

ورد قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ في سياق الحديث عن تنظيم توزيع الفيء، حيث قال تعالى:

﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (الحشر: 7).

وتقرر هذه الآية الكريمة مبدأً اقتصادياً واجتماعياً مهماً في الإسلام، يتمثل في منع احتكار الثروة وتداولها داخل نطاق فئة محدودة من الأغنياء، بما يحقق قدراً أكبر من العدالة في توزيع الموارد داخل المجتمع.

وقد فسّر المفسرون هذه الآية بأن الحكمة من توزيع الفيء على هذه الفئات هي تحقيق العدالة في توزيع الثروة ومنع تركزها في أيدي فئة محدودة من المجتمع. فقد قال الإمام الطبري:

"كي لا يكون الفيء متداولاً بين الأغنياء منكم دون الفقراء، فيختص به أهل اليسار ويُحرم منه أهل الحاجة"[2].

ويشير هذا التفسير إلى أن التشريع القرآني لا يهدف فقط إلى تنظيم ملكية الموارد، بل يسعى كذلك إلى تحقيق نوع من التوازن الاجتماعي الذي يمنع احتكار الثروة ويضمن استفادة مختلف فئات المجتمع منها.

وبيّن الإمام القرطبي أن الآية تؤسس لقاعدة اقتصادية واجتماعية عامة، فقال:

"أي لئلا يتداول المال بين الأغنياء خاصة دون الفقراء، وفي هذا دليل على أن المقصود من التشريع تحقيق العدل ومنع احتكار الأموال"[3]

كما أوضح ابن كثير أن المقصود منع احتكار الثروة داخل طبقة معينة من المجتمع، حيث قال: "أي جعل الله هذا المال لمصالح المسلمين العامة كي لا يكون المال محصوراً في الأغنياء دون غيرهم"[4]

---

[1] Capital in the Twenty-First Century, Piketty.

[2] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج.23/299

[3] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج.18/14

[4] تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج.8/92

وفي إطار التحليل الاقتصادي المعاصر للنظام الاقتصادي الإسلامي، يؤكد محمد أنس الزرقاء أن نظام التوزيع في الإسلام يقوم على مجموعة من الآليات المؤسسية التي تضمن تداول الثروة بين مختلف فئات المجتمع، مثل الزكاة والوقف ونظام المواريث، وهو ما يسهم في الحد من التفاوت الاقتصادي ويمنع تركز الموارد في فئة محدودة[5]. كما يشير في دراسة أخرى إلى أن تنظيم المبادلات الاقتصادية في الفقه الإسلامي يهدف إلى تحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، بما يعزز المشاركة الاقتصادية الواسعة داخل المجتمع[6].

ومن ثم فإن الآية الكريمة تقرر مبدأ التوازن الاقتصادي والتكافل الاجتماعي، حيث تسعى الشريعة الإسلامية إلى توسيع دائرة الانتفاع بالثروة داخل المجتمع ومنع احتكارها، وهو ما يشكل أحد الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي في الإسلام.

وتشير كلمة "دولة" في اللغة إلى التداول والانتقال من يد إلى أخرى، غير أن استخدامها في الآية يدل على تداول الثروة داخل فئة محدودة من المجتمع بما يؤدي إلى احتكارها[7]، وهو ما قد يفضي إلى إقصاء الفئات الأخرى، ولا سيما الفقراء والطبقة الوسطى، من فرص المشاركة الاقتصادية والإنتاجية، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على التوازن الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في المجتمع.

2.2 الطبقة الوسطى في الفكر الاقتصادي

تُعرَّف الطبقة الوسطى في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية بأنها الفئة التي تقع في منتصف التوزيع الاقتصادي للدخل، وتمتلك مستوى معيشياً مستقراً يسمح لها بالمشاركة الفاعلة في الإنتاج والاستهلاك، كما تسهم في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل المجتمع[8]. وتشير تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الطبقة الوسطى تمثل شريحة واسعة من المجتمع في كثير من الدول، وغالباً ما تُعرَّف بأنها الأسر التي يتراوح دخلها بين 75% و200% من متوسط الدخل الوطني[9].

وتؤكد الأدبيات الاقتصادية أن وجود طبقة وسطى قوية يعد عنصراً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والاستقرار الاجتماعي، إذ تمثل هذه الطبقة المحرك الرئيس للاستهلاك المحلي، كما تستثمر في التعليم والصحة والإسكان، وتدعم نظم الحماية الاجتماعية من خلال الضرائب والمشاركة الاقتصادية[10]. ولهذا تُعد الطبقة الوسطى في كثير من الدراسات "ركيزة الاستقرار السياسي والاجتماعي"، لأنها تميل إلى الاعتدال الاقتصادي والسياسي وتسهم في تقليل التفاوت الاجتماعي.

ومن الناحية الهيكلية لسوق العمل، تتكون الطبقة الوسطى في الغالب من الموظفين وأصحاب المهن والكوادر الفنية والإدارية العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة في القطاع الخاص الذي يمثل أحد أهم مجالات توليد فرص العمل المستقرة. كما تشمل هذه الطبقة فئات المهنيين مثل المعلمين والأطباء والمهندسين والموظفين الإداريين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذين يعتمدون على دخل منتظم نسبياً ويشاركون بفاعلية في النشاط الاقتصادي والإنتاجي[11].

وفي ضوء ذلك، تمثل الطبقة الوسطى محوراً مهماً في تحقيق التوازن في توزيع الثروة داخل المجتمع، إذ إن اتساع هذه الطبقة يحد من التركز الشديد للثروة في أيدي فئة محدودة من الأغنياء، ويعزز تداول الموارد الاقتصادية بين شرائح المجتمع المختلفة[12]. وهذا المعنى يتقاطع مع المقصد الاقتصادي الذي تشير إليه الآية الكريمة: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾، حيث يسعى التشريع

---

[5] نظم التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، الزرقاء.

[6] قواعد المبادلات في الفقه الإسلامي: مقدمة للاقتصاديين، الزرقاء، محمد أنس، ج1، ع2، 1984 .

[7] التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج.28/74

[8] The Role of the Middle Class in Economic Development, OECD.

[9] Ibid

[10] Ibid

[11] Economic Development, Todaro & Smith.

[12] Ibid

الإسلامي إلى توسيع قاعدة الانتفاع بالثروة ومنع احتكارها داخل طبقة محدودة، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ويقوي الطبقة الوسطى في المجتمع[13].

2.3 مفهوم الاقتصاد الأفقي

يمكن تناول مفهوم الاقتصاد الأفقي في ضوء قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ باعتباره إطاراً تحليلياً يفسّر مقاصد الشريعة في تحقيق التوازن الاقتصادي ومنع تركز الثروة.

فالاقتصاد الأفقي يشير في الأدبيات الاقتصادية والتنموية إلى نمط من النمو الاقتصادي يقوم على توسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية بين أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، بحيث لا يقتصر النشاط الاقتصادي أو العوائد المالية على فئة محدودة من كبار رأس المال أو النخب الاقتصادية، بل يمتد ليشمل الطبقات المختلفة، وخاصة الطبقة الوسطى وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة[14]. ويؤدي هذا النمط من الاقتصاد إلى توزيع أوسع للدخل وتعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الاقتصادية بين فئات المجتمع.

وفي هذا السياق، يمكن فهم الآية الكريمة باعتبارها مبدأً قرآنياً يؤسس لمنع تركز الثروة في يد فئة محدودة، ويهدف إلى توسيع دائرة تداول المال داخل المجتمع[15]. ومن هذا المنطلق، ينسجم مفهوم الاقتصاد الأفقي مع المقصد الاقتصادي للآية الكريمة، لأنه يعمل على توسيع دائرة الإنتاج والملكية والدخل لتشمل قطاعات أوسع من المجتمع، بما يؤدي إلى تعزيز الطبقة الوسطى التي تمثل في الأدبيات الاقتصادية أحد أهم عوامل الاستقرار الاجتماعي والسياسي[16].

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن قوة الطبقة الوسطى ترتبط بقدرتها على المشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال العمل المنتج والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في زيادة الاستهلاك المحلي وتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة[17].

كما يرى بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي أن الشريعة وضعت منظومة متكاملة لتحقيق هذا التوازن، من خلال أدوات مثل الزكاة والوقف وتحريم الربا وتشجيع العمل والإنتاج، وهي أدوات تؤدي في مجموعها إلى توسيع قاعدة توزيع الدخل ومنع تركز الثروة، الأمر الذي يسهم في بناء مجتمع اقتصادي متوازن تتسع فيه الطبقة الوسطى وتقل فيه الفوارق الاجتماعية[18].

وعليه، فإن الربط بين مفهوم الاقتصاد الأفقي ومقاصد الآية الكريمة يظهر أن التشريع الإسلامي يسعى إلى تحقيق تداول الثروة داخل المجتمع وتعزيز مشاركة مختلف فئاته في النشاط الاقتصادي، بما يحد من التفاوت الاقتصادي ويقوي الطبقة الوسطى باعتبارها ركيزة أساسية للاستقرار والتنمية[19].

2.4 منهجية الدراسة (Methodology)

تعتمد هذه الدراسة منهجاً تكاملياً يجمع بين المنهج الاستنباطي الأصولي والمنهج التحليلي الاقتصادي، في إطار مقاربة بين–تخصصية (Interdisciplinary Approach) تربط بين علوم الشريعة والاقتصاد والتنمية الاجتماعية.

a. **المنهج الاستنباطي** (Deductive Juristic Method) ويُستخدم لاستنباط الدلالات الاقتصادية للآية الكريمة: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾

---

[13] The Future of Economics: An Islamic Perspective, Chapra.

[14] Economic Development, Todaro & Smith.

[15] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج.23/299

[16] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج.18/14

[17] The Role of the Middle Class in Economic Development, OECD.

[18] The Future of Economics, Chapra.

[19] Ibid

وذلك من خلال: تحليل السياق القرآني وسبب النزول، والرجوع إلى كتب التفسير المعتمدة (الطبري، القرطبي، ابن كثير، الرازي...)، واستقراء توظيفات الفقهاء للآية في أبواب: الفيء، الزكاة، الوقف، السياسة المالية، واستخراج المقاصد الاقتصادية المرتبطة بتوزيع الثروة.

b. **المنهج التحليلي الاقتصادي** (Analytical Economic Method)

يُستخدم لقراءة الدلالة النصية في ضوء المفاهيم الاقتصادية المعاصرة، مثل: توزيع الدخل(Income Distribution) ، الحراك الاجتماعي (Social Mobility) ، والاقتصاد الأفقي(Horizontal Economy) ، ودور الطبقة الوسطى في الاستقرار الاقتصادي.

c. **المنهج المقارن** (Comparative Method)

ويهدف إلى مقارنة النظرية التوزيعية الإسلامية بالنظريات الوضعية وتحليل أوجه الاتفاق والاختلاف مع: دولة الرفاه، والعدالة عند رولز، والاقتصاد الكينزي، ونظريات مكافحة الاحتكار.

أدوات التحليل: تحليل نصوص ، تحليل مقاصدي، تحليل مفاهيمي اقتصادي، إسقاطات تطبيقية على الواقع المعاصر.

2.5 مشكلة الدراسة واسئلتها

مشكلة الدراسة (Research Problem)

تنطلق مشكلة الدراسة من ملاحظة فجوة معرفية بين:

- النصوص التأسيسية في الإسلام التي أرست قواعد توزيع الثروة،
- وبين التنظير الاقتصادي المعاصر الذي نادراً ما يُرجع هذه القواعد إلى أصولها القرآنية.

ورغم تكرار الاستشهاد بالآية: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾

إلا أن توظيفها ظل في الغالب وعظياً أو فقهياً جزئياً، دون تطويرها ضمن: نظرية اقتصادية متكاملة، أو إطار تحليلي يفسر دورها في: منع تركز الثروة، تعزيز الطبقة الوسطى، تحقيق التوازن الاجتماعي.

ومن هنا تتحدد إشكالية الدراسة في السؤال المحوري:

إلى أي مدى تؤسس هذه الآية لنظرية اقتصادية إسلامية ضمنية في إعادة توزيع الثروة وبناء طبقة وسطى مستقرة؟

أسئلة الدراسة (Research Questions)

السؤال الرئيس:

كيف تؤسس الآية الكريمة ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ لنظرية اقتصادية توزيعية تسهم في منع تركز الثروة وتعزيز الطبقة الوسطى؟

الأسئلة الفرعية: ما الدلالات اللغوية والاقتصادية لمفهوم "الدُّولة" في الآية؟

a. كيف فهم المفسرون والفقهاء البعد التوزيعي للآية؟
b. ما علاقة الآية بمؤسسات التوزيع في الإسلام (الزكاة، الوقف، الفيء)؟
c. كيف تسهم هذه المؤسسات في بناء اقتصاد أفقي؟
d. ما أثر منع تركز الثروة في تعزيز الطبقة الوسطى؟
e. كيف يمكن تأصيل نظرية اقتصادية إسلامية انطلاقاً من الآية؟
f. ما أوجه التقاطع بين هذه النظرية والنظريات الوضعية المعاصرة؟

2.6 أهداف الدراسة وأهميتها

أهداف الدراسة (Research Objectives)

الهدف الرئيس: تأصيل نظرية اقتصادية إسلامية ضمنية مستمدة من الآية الكريمة، تفسر دورها في منع تركز الثروة وتعزيز الطبقة الوسطى.

الأهداف الفرعية:

a. تحليل الدلالة التفسيرية والفقهية للآية، وبيان علاقتها بمقاصد الشريعة الاقتصادية.
b. تفسير دور أدوات التوزيع في تحقيق الاقتصاد الأفقي.
c. ربط التداول العادل للثروة بالاستقرار الاجتماعي.
d. إجراء مقارنة مع النظريات الاقتصادية الوضعية.

أهمية الدراسة (Significance of the Study)

1. الأهمية العلمية:
- تسد فجوة في التأصيل الاقتصادي القرآني. مع الربط مع الاقتصاد التنموي
- تطور فهماً نظرياً للعدالة التوزيعية، وتقدم نموذجاً اسلاميا قابلاً للنشر الأكاديمي.

2. الأهمية التطبيقية:
- تعزيز برامج تمكين الطبقة الوسطى.
- الإسهام في تصميم سياسات مالية عادلة.

3. الأهمية الحضارية:
- إبراز عالمية الاقتصاد الإسلامي كبديل أخلاقي للنماذج الاحتكارية.
- دعم الاستقرار المجتمعي عبر العدالة الاقتصادية.

3 الأساس الاقتصادي للآية: من القيم إلى السياسات

3.1 طبيعة التوزيع وفق الاية

نناقش هنا نمط اعادة التوزيع، عبر التفريق بين نوعي التوزيع الاقتصادي:

- توزيع ما قبل الإنتاج (Pre-production distribution)

هو الذي يحدث قبل أي عملية إنتاج، ويتعلق بتوزيع الموارد الأساسية مثل الأرض، المال، رأس المال، والثروات الطبيعية، بهدف توفير قاعدة عادلة للموارد بحيث لا يتركز الثروة في يد فئة قليلة قبل حتى تبدأ عملية الإنتاج. ومثال: نظام الأوقاف، التوريث العادل، الزكاة على المال المدخر قبل الاستثمار .

- توزيع ما بعد الإنتاج (Post-production distribution)

والذي يحدث بعد أن تنتج السلع أو الخدمات ويولد الدخل، ويتعلق بتوزيع الدخل والثروة الناتجة عن الإنتاج، بهدف إعادة التوازن وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء بعد جني الأرباح. ومثال ذلك: الزكاة على الأرباح التجارية، الضرائب التصاعدية، برامج الدعم الحكومي.

تحليل الآية في هذا السياق: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾

تتحدث الآية عن تجنب تركّز الثروة في أيدي الأغنياء، فالنص القرآني يشير إلى المال الذي تم جمعه في المجتمع من الغنائم والزكاة والموارد المشتركة ويجب توزيعه بطريقة تمنع سيطرة الأغنياء. وعليه، فمن المنظور الاقتصادي: هذا ينتمي إلى توزيع ما بعد الإنتاج، لأن المال الذي يتحدث عنه القرآن هنا هو مال مكتسب أو متراكم من مصادر معينة، وليس الموارد الأولية قبل

الإنتاج. أي أن الهدف هو تصحيح التوزيع بعد تراكم الثروة ومنع تكوين طبقة غنية مسيطرة على الموارد، ما يعزز العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأفقي والطبقة الوسطى. وعليه، فان تأثير الآية على توزيع الدخل هو توزيع ما بعد الإنتاج–Post) (production distribution لأنه يركز على إعادة توزيع الثروات المكتسبة لضمان عدم تركّزها في أيدي الأغنياء، وليس على التوزيع الأولي للموارد قبل الإنتاج[20].

3.2 العدالة التوزيعية كهدف مركزي

تنسجم هذه الآية الكريمة ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ مع جوهر مفهوم العدالة التوزيعية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، والذي يهدف إلى كسر الاحتكار المالي ومنع التركز الرأسي للثروة في يد فئة محدودة من المجتمع، لما يترتب على ذلك من اختلالات اقتصادية واجتماعية عميقة[21]. فالآية لا تكتفي بتقرير مبدأ أخلاقي عام، بل تؤسس لقاعدة اقتصادية تنظيمية تضبط حركة المال في المجتمع وتمنع تحوله إلى أداة لإعادة إنتاج التفاوت الطبقي.

ويؤكد مقاصديّو الاقتصاد الإسلامي أن التداول العادل للثروة شرط لازم لتحقيق الكفاءة الاقتصادية المقترنة بالعدالة الاجتماعية، حيث يؤدي تركز الثروة إلى تقليص الطلب الكلي، وإضعاف الطبقة الوسطى، وتعطيل آليات الإنتاج الحقيقي، وهو ما يتعارض مع مقاصد الشريعة في حفظ المال وتحقيق الكفاية والكرامة الإنسانية[22]. ومن هذا المنطلق، تمثل الآية أساسًا نصيًا لنقد النماذج الاقتصادية التي تسمح بتراكم الثروة عبر الريع والاحتكار والمضاربات غير المرتبطة بالإنتاج.

كما تتقاطع دلالة الآية مع التحليل الاقتصادي الحديث الذي يرى أن التركز الشديد للثروة يقود إلى ما يُعرف بالاقتصاد المركز رأسيًا(Vertically Concentrated Economy) ، حيث تتحكم النخب المالية في فرص الاستثمار والتشغيل، بما يؤدي إلى إضعاف الحراك الاجتماعي وتهميش الفئات المنتجة[23]. ويذهب شابرا إلى أن الاقتصاد الإسلامي، بخلاف الاقتصاد الوضعي، لا يتعامل مع العدالة التوزيعية كنتيجة لاحقة للنمو، بل يجعلها شرطًا مسبقًا لاستدامته[24].

وفي هذا السياق، تبرز الآية كأساس نظري لتعزيز الاقتصاد الأفقي القائم على توسيع قاعدة الملكية، وتشجيع الشراكات الإنتاجية، وتفعيل أدوات إعادة التوزيع مثل الزكاة والوقف والتمويل بالمشاركة، بما يسهم في تقوية الطبقة الوسطى باعتبارها العمود الفقري للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[25]. وعليه، فإن الآية لا تعالج مسألة الفقر فقط، بل تتجاوزها إلى بناء بنية اقتصادية تمنع نشوء الفقر البنيوي الناتج عن سوء توزيع الثروة.

3.3 الاقتصاد القيمي مقابل الاقتصاد الوضعي

يركّز الاقتصاد الوضعي السائد على مفهومي الكفاءة الاقتصادية وتعظيم الربح بوصفهما الغاية النهائية للنشاط الاقتصادي، غالبًا بمعزل عن النتائج التوزيعية والاجتماعية، في حين يضيف الاقتصاد الإسلامي بعدًا معياريًا يجعل من العدالة شرطًا ملازمًا للكفاءة، لا نتيجة لاحقة لها[26]. فالاقتصاد الوضعي، وخاصة في صيغته النيوكلاسيكية، يفترض أن الأسواق الحرة، إذا تُركت دون تدخل، قادرة على تحقيق تخصيص أمثل للموارد، حتى وإن أفضى ذلك إلى تفاوتات حادة في الدخول والثروات، طالما تحققت الكفاءة بمعناها التقني.(Pareto Efficiency)

---

[20] نحو اقتصاد إسلامي معاصر، مقداد؛ التنمية الاقتصادية في المنظور الإسلامي، مقداد.

[21] The Future of Economics: An Islamic Perspective, Chapra

[22] Ihya Ulum al-Din, Al-Ghazali.

[23] The Price of Inequality, Stiglitz.

[24] The Future of Economics, Chapra.

[25] Ethical Finance and Islamic Economics, Zaman & Asutay.

[26] Development as Freedom, Sen.

غير أن هذا التصور يتجاهل البعد الأخلاقي والاجتماعي للاقتصاد، ويغفل أن الكفاءة المجردة من العدالة قد تقود إلى نتائج غير رشيدة اجتماعيًا، مثل تركز الثروة، وإقصاء الفئات الضعيفة، وتقويض الاستقرار الاقتصادي والسياسي طويل الأمد[27]. وقد انتقد أمارتيا سن هذا الاختزال، مؤكدًا أن الاقتصاد لا يمكن فصله عن القيم، وأن تقييم الأداء الاقتصادي يجب أن يتجاوز مؤشرات الدخل والنمو ليشمل العدالة والقدرة والفرص الحقيقية المتاحة للأفراد[28].

وفي هذا الإطار، يتقاطع الاقتصاد الإسلامي مع هذا النقد، لكنه يذهب أبعد منه، إذ لا يكتفي بإدخال الاعتبارات الأخلاقية كعامل خارجي أو تصحيحي، بل يجعلها جزءًا بنيويًا من النظام الاقتصادي نفسه. فمفهوم الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد تعظيم الناتج أو الربح، وإنما تحقيق المنفعة المشروعة في إطار مقاصد الشريعة، وعلى رأسها حفظ المال، وتحقيق الكفاية، ومنع الظلم، وصيانة التوازن الاجتماعي[29].

ويؤسس الاقتصاد الإسلامي لهذا البعد المعياري من خلال منظومة متكاملة من القيم والآليات، مثل تحريم الربا والغرر والاحتكار، وربط العائد بالمخاطرة والعمل، وإقرار أدوات إلزامية لإعادة التوزيع كالزكاة، وأدوات تطوعية ذات أثر تنموي كالوقف والصدقات[30]. وتهدف هذه المنظومة إلى ضمان ألا تتحقق الكفاءة الاقتصادية على حساب العدالة الاجتماعية، بل في إطارها ومن خلالها[31].

كما أن الربط بين الكفاءة والعدالة في الاقتصاد الإسلامي يسهم في تعزيز الاقتصاد الأفقي وتوسيع قاعدة المشاركة في النشاط الاقتصادي، بدل الاقتصار على تعظيم أرباح رأس المال الكبير. وهذا الربط يؤدي إلى دعم الطبقة الوسطى، وزيادة الطلب الفعّال، وتحفيز الاستثمار الإنتاجي، بما يحقق نموًا أكثر استدامة واستقرارًا مقارنة بالنماذج التي تسمح بتراكم الثروة عبر الريع المالي والمضاربات[32].

وعليه، فإن الاختلاف الجوهري بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي لا يكمن في رفض الكفاءة أو الربح، بل في إعادة تعريفهما وضبطهما بقيم العدالة والمسؤولية الاجتماعية. فالكفاءة في المنظور الإسلامي لا تُعد كفاءة حقيقية إذا أدت إلى الإضرار بالتوازن الاجتماعي أو إلى تحويل الثروة إلى أداة احتكار وهيمنة اقتصادية أو سياسية، وهو ما يجعل الاقتصاد الإسلامي إطارًا معياريًا–تنمويًا يسعى إلى تحقيق الرفاه الإنساني الشامل، لا مجرد تعظيم المؤشرات الكمية للنمو.

3.3.1 أدوات تحقيق مضمون الآية في الاقتصاد الإسلامي (القيمي)

يشير محمد صقر إلى عدد من المرتكزات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الإنتاج والتوزيع، بحيث لا يؤدي النشاط الاقتصادي إلى تراكم الثروة في يد قلة من الأفراد، بل يسهم في تحقيق تنمية اجتماعية أوسع تشمل مختلف فئات المجتمع[33]. كما يؤكد محمد فاروق النبهان أن التشريع الاقتصادي في الإسلام يتسم بطابع جماعي وتكافلي يهدف إلى تحقيق مصلحة المجتمع ككل، وهو ما ينعكس في السياسات الاقتصادية التي تعزز توزيع الموارد بصورة أكثر عدالة بين الأفراد[34].

ومن هذه الأدوات والمرتكزات ما يلي:

---

[27] Ibid
[28] Ibid
[29] The Future of Economics, Chapra.
[30] Islamic Economics, Kahf.
[31] Ibid
[32] The Price of Inequality, Stiglitz
[33] الاقتصاد الإسلامي: أسسه وآلياته، صقر.
[34] الاقتصاد الإسلامي: مدخل تحليلي، النبهان.

أ. الزكاة :وهي أداة إلزامية لإعادة توزيع الدخل، أثبتت قدرتها النظرية على تقليص الفقر وتعزيز الطلب الكلي[35].

ب. الوقف :يسهم في تمويل الخدمات العامة خارج الموازنة الحكومية، ويحد من التفاوت الطبقي.

ج. تحريم الربا :يحد من التراكم المالي غير المنتج ويشجع الاستثمار الحقيقي.

د. المشاركة والمضاربة :تعزز توزيع المخاطر والعوائد، وتدعم الطبقة المنتجة.

4 الدراسات السابقة:

لم نجد دراسات سابقة في نفس الموضوع تربط بين الأية والطبقة الوسطى والاقتصاد الافقي، في حين تم الاطلاع على بعض الدراسات القريبية والتي تتعلق في توزيع الثروة واعادة توزيعها مع اشارة الى بعض ادوات التوزيع، مما يؤكد اهمية هذا البحث وندرة الدراسات السابقة في موضوعه. وهذه الدراسات جاءت على النحو التالي:

El Ashfahany et al. (2021). How Zakat Affects Economic Growth in Three Islamic Countries, Journal of Social and Islamic Economics and Business (2021)، و تحلل الدراسة النزعة التنموية للزكاة في ثلاث دول، ويجد أن توزيع الزكاة له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، ويؤكد ضرورة دمجها في السياسة المالية، و تربط بين الأدوات الإسلامية التقليدية مثل الزكاة وأهداف مثل النمو الشامل ورفع مستوى المعيشة الذي ينعكس على الطبقة الوسطى.

Iqbal, M. M. (2016). Inclusive Growth with Zakat, *Journal/Working Paper*، ويحلل البحث أثر **الزكاة كأداة لإعادة توزيع الدخل والثروة**، ويستكشف تأثيرها على استهلاك الدخل وتخفيف فجوة الدخل بين الفئات المختلفة، بما في ذلك الطبقة الوسطى. الزكاة تمنع تركّز الثروة في أيدي قلة وتدعم **دخل الطبقة المتوسطة والفقراء** من خلال زيادة الطلب الكلي، ويُظهر كيف يمكن للزكاة أن تكون وسيطاً في تحقيق **الاقتصاد الأفقي والعدالة التوزيعية** في المجتمع الإسلامي.

Kareem & Surajudeen (2019). Zakah, Poverty Alleviation, and Inclusive Growth in Nigeria, *Journal of Islamic Finance* (2019). ويناقش البحث الدور الاقتصادي للزكاة في نيجيريا، خاصة في تقليل الفقر وتعزيز النمو الشامل داخل المجتمع. يربط البحث **تحويل الثروة من الأغنياء إلى الفقراء** بآثار إيجابية على النمو الاقتصادي العام، ويتقدّم دليلاً واضحا على قدرة الزكاة في توسيع قاعدة المنافع الاقتصادية، وهو ما يرتبط بمفهوم **الاقتصاد الأفقي**.

Zulkhibri & Ismail (2017). ***Financial Inclusion and Poverty Alleviation*** *Springer Nature, 2017.* ، يدرس الكتاب **شمول النظام المالي وتأثيره على الفقر والتنمية** من منظور التمويل الإسلامي، مع التركيز على دور الأدوات المالية في تحسين ظروف الطبقات الوسطى والفقيرة والاندماج في المجتمع، و يقدم **منظورًا تطويريًا** عن كيفية مساهمة المؤسسات المالية الإسلامية في الاقتصاد الأفقي والعدالة الاجتماعية.

Abdul-Majeed Al-Salam (2007) ***العدالة التوزيعية في النظام المالي الإسلامي،*** مجلّة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات. ويتناول البحث دراسة تتناول **الدور التوزيعي للنظام المالي الإسلامي**، وبحث أثر أدوات مثل الزكاة والوقف في توزيع الدخل والثروة، وتوضيح العلاقة بين العدالة التوزيعية وتحسين مستوى المعيشة . ويوفر **تحليلًا لآليات العدالة التوزيعية** التي تدعم فكر الاقتصاد الأفقي في الإسلام.

Naqvi, S. N. H. (2003). ***Perspectives on Morality and Human Well-being*** *Islamic Foundation.* و يناقش وحدة الأخلاق والازدهار الإنساني في الاقتصاد الإسلامي، وكيف أن العدالة التوزيعية (بما في ذلك الزكاة) تعزز الرفاهية الاجتماعية والتوازن بين الطبقات، و يؤسس للبعد **القيمي والأخلاقي** لما يسمى اليوم **الاقتصاد الشامل** في الفكر الإسلامي

[35] Islamic Economics, Kahf.

نجاح عبد العليم أبو الفتوح .(2002) ***مؤسسات وآليات عدالة توزيع الدخل والثروة في اقتصاد إسلامي،*** *مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.* يستعرض البحث المؤسسات والآليات التي يضعها الاقتصاد الإسلامي لتحقيق **العدالة في توزيع الدخل والثروة،** مثل الزكاة والوقف والميراث، ويحلل كيفية عملها على منع تركّز الثروة، و يُعد مرجعًا مهمًا لفهم الأسس الفقهية والاقتصادية لـ **منع تركز الثروة** وتعزيز المشاركة الاقتصادية.

العوضي، رفعت السيد .(1999) ***في الاقتصاد الإسلامي: المرتكزات – التوزيع – الاستثمار*** *– النظام المالي* .القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر. "ويناقش الكتاب في فصوله، توزيع الثروات والدخول في الاقتصاد الإسلامي "حيث يبين العوضي أن التوزيع في الاقتصاد الإسلامي يتم عبر ثلاث مراحل رئيسية: التوزيع القاعدي من خلال تنظيم الملكية، وتوزيع الدخول الناتجة عن نشاط عوامل الإنتاج، والتوزيع التوازني الذي يحقق التوازن الاجتماعي عبر أدوات مثل الزكاة والإنفاق والوقف .

5 أثر الآية في تعزيز الطبقة الوسطى

تنطلق الدلالة الاقتصادية للآية الكريمة: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ (الحشر: 7) من مبدأ تداول الثروة بوصفه قاعدة بنيوية تمنع تركز الموارد في يد نخبة محدودة، وهو ما يشكّل أساسًا موضوعيًا لنشوء طبقة وسطى واسعة. فالطبقة الوسطى — في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة — ترتبط إيجابياً بمستويات الاستقرار السياسي، والنمو المستدام، وتماسك المؤسسات[36]. ويرى عدد من الباحثين أن أي نظام اقتصادي يحدّ من التفاوتات الحادة ويفتح فرص التملك والإنتاج، يخلق بنية اجتماعية أفقية تقلّ فيها احتمالات الاضطراب[37].

5.1 آليات تعزيز الطبقة الوسطى

سبق وتم شرح الطبقة الوسطى بشيء من التفصيل في البند 1.2، ونحاول هنا بيان آليات تعزيز هذه الطبقة بالأدوات المناسبة:

أ. توسيع قاعدة الملكية (Broadening Asset Ownership)

تسهم السياسات المستندة إلى مبدأ التداول المالي في توزيع الأصول الإنتاجية، وتمكين الفئات ذات الدخل المتوسط، وتقليل الفجوة بين رأس المال والعمل. ويؤكد بيكيتي أن تركّز رأس المال يؤدي تاريخيًا إلى تقويض الطبقة الوسطى، حيث ترتفع عوائد رأس المال أسرع من عوائد العمل[38]. كما يشير ستيغلتز إلى أن التفاوت المفرط يقوّض الطلب الكلي ويضعف النمو طويل الأمد[39]. ومن منظور إسلامي، فإن أدوات مثل: الزكاة، والمواريث، والوقف، وتحريم الاكتناز، تعمل مجتمعة على تفتيت الكتل الرأسمالية المغلقة وإعادة ضخ الموارد في الاقتصاد الحقيقي[40].

ب. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs Development)

تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للطبقة الوسطى، إذ توفّر فرص التملك الذاتي، والتشغيل المحلي، والحراك الاجتماعي. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن هذه المشاريع تمثل أكثر من 90% من الشركات عالميًا وتوظف ما يقارب 50% من العمالة[41]. وفي النماذج المستندة إلى التمويل الإسلامي، يبرز دور كل من صيغ المشاركة (Mushārakah) والمضاربة (Muḍārabah)والتمويل الأصغر الإسلامي، في تمكين رواد الأعمال غير القادرين على الوصول إلى التمويل التقليدي[42].

ج. تعزيز التشغيل المنتج (Productive Employment)

---

[36] The Middle Class Consensus and Economic Development, Easterly.
[37] The World Bank and the Middle Class, Birdsall.
[38] Capital and Ideology, Piketty.
[39] People, Power, and Profits, Stiglitz.
[40] Islam and the Economic Challenge, Chapra.
[41] SMEs and Employment, World Bank
[42] Islamic Financial Services Report, IFSB.

إن التداول الواسع للثروة يؤدي إلى زيادة الاستثمار الحقيقي، وارتفاع الطلب على العمل، وتوسع القطاعات الإنتاجية. ويرى تشابرا أن العدالة التوزيعية في الإسلام لا تستهدف إعادة توزيع الاستهلاك فقط، بل توسيع فرص الإنتاج[43]. كما تشير دراسات التنمية إلى أن المجتمعات ذات الطبقة الوسطى القوية تسجل معدلات بطالة أقل بسبب تنوع القاعدة الإنتاجية[44].

د. منع تشكّل الأوليغارشيات الاقتصادية (Preventing Oligarchic Structures)

الأوليغارشية — (Oligarchy) وهي كلمة يونانية الأصل تعني "حكم القلة" — تُستخدم اقتصادياً لوصف احتكار الثروة والنفوذ من قبل نخبة ضيقة. ويحذّر بيكيتي من أن تركّز الثروة يقود إلى "رأسمالية وراثية" تعيد إنتاج عدم المساواة عبر الأجيال[44]. كما يرى ستيغلتز أن النخب الاقتصادية تؤثر في التشريعات بما يخدم مصالحها، ما يقوّض العدالة السوقية[4645]. ومن منظور الآية، فإن منع "دُولة المال" بين الأغنياء يشكّل حاجزًا تشريعياً ضد الاحتكار، كما يشكل آلية وقائية ضد تكوّن الأوليغارشيات، ويتقاطع ذلك مع تحريم كل من الربا الاحتكاري والاكتناز والاحتكار.

5.2 دراسات حالة تطبيقية

5.2.1 تجربة الزكاة في ماليزيا

تُعد ماليزيا من أبرز النماذج المعاصرة في مأسسة الزكاة، حيث أُنشئت هيئات رسمية لإدارتها وتوجيهها تنمويًا .وأظهرت دراسات ميدانية أن الزكاة أسهمت في خفض معدلات الفقر، وحسّنت مستويات الدخل للأسر المستفيدة، ودعمت مشاريع إنتاجية صغيرة. فقد وجد Salleh[47] أن برامج الزكاة الإنتاجية في ولايات مثل سيلانجور أدت إلى انتقال نسبة معتبرة من المستفيدين من خانة الفقر إلى الطبقة الوسطى الدنيا. كما أكدت دراسات لاحقة أن دمج الزكاة مع التدريب المهني ضاعف أثرها التنموي[48].

5.2.2 التمويل الإسلامي في إندونيسيا

إندونيسيا — بوصفها أكبر اقتصاد إسلامي ناشئ — طوّرت نماذج تمويل قائمة على المشاركة .وأشار البنك الدولي إلى أن التمويل الإسلامي الأصغر ساهم في دعم رواد الأعمال، وتوسيع قاعدة التملك، وتحسين الاستقرار الأسري[49]. كما أظهرت دراسة Ascarya[50] أن صيغ المشاركة أكثر فاعلية من القروض الربوية في تمكين الفئات المتوسطة، لأنها تربط التمويل بالإنتاج لا بالضمانات فقط.

5.3 من الآية إلى استنباط السياسات

أ. إدماج الزكاة في السياسات المالية الوطنية: يتم إدماج الزكاة في السياسات المالية الوطنية عبر ربطها بقواعد البيانات الضريبية، وتوجيهها لبرامج التمكين لا الإعانات فقط، واستخدامها كمثبت تلقائي ضد الفقر[51].

ب. تشجيع الوقف الإنتاجي: الوقف التنموي يمكن أن يمول التعليم، والصحة، والمشاريع الصغيرة. ويرى قحف أن الوقف يمثل "قطاعًا ثالثًا" يخفف الضغط عن الدولة والسوق معًا[52].

---

[43] Islam and the Economic Challenge, Chapra.
[44] Economic Outlook, OECD.
[45] Capital and Ideology, Piketty.
[46] People, Power, and Profits, Stiglitz.
[47] Zakat and Poverty Alleviation in Malaysia, Salleh.
[48] Productive Zakat and Poverty Alleviation, Ismail & Possumah.
[49] Islamic Finance Development, World Bank.
[50] Islamic Microfinance in Indonesia, Ascarya.
[51] Integrating Islamic Social Finance, IMF.
[52] Islamic Economics, Kahf.

ج. دعم التمويل القائم على المشاركة: لأنه يوزع المخاطر، ويمنع التركز المالي، ويعزز العدالة السوقية. وتشير تقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى أن صيغ المشاركة أكثر انسجامًا مع أهداف الشمول المالي[53]، وهو ما يعني أهمية إعادة توجيه المصارف الإسلامية للاهتمام بأنواع التمويل المبني على المشاركة بدل نظام المرابحة التقليدي.

د. فرض ضرائب تصاعدية منسجمة مع المقاصد: رغم اختلاف الإطار، أجاز الفقهاء التسعير عند الحاجة والمكوس العادلة للمصلحة العامة، بما ينسجم مع الضرائب التصاعدية الحديثة للحد من التفاوت[54].

وفي الخلاصة، يتبين أن الآية لا تقتصر على توجيه أخلاقي، بل تؤسس لمنظومة سياسات قادرة على توسيع الملكية، ودعم الإنتاج، وتمكين الطبقة الوسطى، ومنع الأوليغارشية، وهو ما يتقاطع مع أحدث أدبيات عدم المساواة والتنمية الشاملة.

6 التأسيس القرآني لنظرية منع تركز الثروة

تشكل الآية الكريمة: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (الحشر: 7) أصلًا تأسيسيًا في بناء نظرية اقتصادية إسلامية تهدف إلى منع تركز الثروة وتعزيز التداول العادل لها داخل المجتمع[55]. وقد وردت الآية في سياق تنظيم توزيع الفيء، إلا أن دلالتها — كما يقرر جمهور المفسرين — تتجاوز السبب المباشر إلى قاعدة كلية في السياسة المالية الإسلامية[56].

ويرى ابن عاشور أن المقصود هو منع احتكار المال في فئة محدودة بما يخلّ بالتوازن الاجتماعي، كما يفسر الطبري "دولة" بمعنى متداولًا محتكرًا بين طائفة دون أخرى، ومن ثمّ يستنبط الفقهاء أن الشريعة تقرر مبدأ التداول الاجتماعي للثروة (Wealth Circulation Principle)بوصفه قاعدة حاكمة في التشريع المالي الإسلامي[57].

7 التأسيس القرآني لنظرية منع تركز الثروة

تشكل الآية الكريمة: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ أصلًا تأسيسيًا في بناء نظرية اقتصادية إسلامية تهدف إلى منع تركز الثروة وتعزيز التداول العادل لها داخل المجتمع[58]. فقد وردت الآية في سياق تنظيم توزيع الفيء، إلا أن دلالتها — كما يقرر جمهور المفسرين — تتجاوز السبب المباشر إلى قاعدة كلية في السياسة المالية الإسلامية[59].

ويرى ابن عاشور أن المقصود هو منع احتكار المال في فئة محدودة بما يخلّ بالتوازن الاجتماعي، كما يفسر الطبري "دولة" بمعنى متداولًا محتكرًا بين طائفة دون أخرى، ومن ثمّ يستنبط الفقهاء أن الشريعة تقرر مبدأ التداول الاجتماعي للثروة (Wealth Circulation Principle)بوصفه قاعدة حاكمة في التشريع المالي الإسلامي[60].

7.1 الآيات المساندة لنظرية التوازن الطبقي

تتكامل هذه الآية مع منظومة قرآنية أوسع تؤسس لنموذج توزيع عادل، ومن ذلك:

أ. آية الزكاة (التوزيع الإلزامي)

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ...﴾ (التوبة: 60)، وتؤسس لآلية إعادة توزيع قسري للثروة تمنع تراكمها الصافي[61].

---

[53] Islamic Financial Services Report, IFSB.
[54] Progressive Taxation and Islamic Principles, Saad & Kadar.
[55] Tafsir al-Tahrir wa al-Tanwir, Ibn Ashur.
[56] Jami' al-Bayan fi Tafsir al-Qur'an, Al-Tabari.
[57] The Future of Economics, Chapra.
[58] Tafsir al-Tahrir wa al-Tanwir, Ibn Ashur
[59] جامع البيان في تفسير القرآن، الطبري .
[60] Islam and the Economic Challenge, Chapra.
[61] Economic Role of Zakat, Kahf.

ب. آية حق الفقراء في المال

﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾ (المعارج: 24–25)، ويفسر القرطبي "حق معلوم" بأنه التزام مالي دائم، وليس تبرعًا اختياريًا[62].

ج. آية تحريم الاكتناز

﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ...﴾ (التوبة: 34)، وتُدين الاية تعطيل المال خارج الدورة الاقتصادية[63].

د. آية التداول العام للمال

﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ (الحديد: 7)، وتؤسس لمبدأ الاستخلاف المالي لا الملكية المطلقة[64].

7.2 أقوال العلماء القدامى والمحدثين في منع تركز الثروة

يشير مفهوم تركّز الثروة إلى حالة اقتصادية تتجمع فيها الموارد المالية والأصول الاقتصادية في يد فئة محدودة من المجتمع[65]. وقد عرّفت بعض الدراسات الاقتصادية الحديثة تركّز الثروة بأنه "تزايد حصة فئة صغيرة من السكان من إجمالي الدخل أو الأصول الاقتصادية مقارنة ببقية المجتمع"[66].

وفي ضوء النص القرآني، يمكن فهم الآية الكريمة ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ بوصفها تأصيلاً لمبدأ منع احتكار الثروة وتداولها بين فئة محدودة. وقد فسّر الطبري هذه الآية بقوله[67]: "أي كي لا يكون الفيء متداولًا بين الأغنياء منكم دون الفقراء"

ويوضح القرطبي[68]: "أي لئلا يتداول المال بين الأغنياء دون الفقراء، فيكون لهم خاصة دون غيرهم"

ويشير ابن كثير[69] إلى المعنى نفسه: "أي جعل الله هذا المال في هذه المصارف لئلا يختص به الأغنياء دون الفقراء"

ومن ثم يتضح أن القرآن الكريم يضع مبدأً اقتصادياً مهماً يقوم على منع تركز الثروة داخل فئة محدودة، والعمل على توسيع دائرة تداول المال بين مختلف الطبقات. ويتحقق هذا المبدأ في التشريع الإسلامي من خلال أدوات متعددة مثل الزكاة، والصدقات، والوقف، ونظام المواريث، وتحريم الاحتكار والربا[70].

7.2.1 أقوال العلماء في منع تركز الثروة

أ. الغزالي: يرى أن تراكم المال دون إنفاق يفضي إلى فساد العمران وتعطيل المصالح[71]، ويعد التداول المالي شرطًا لصحة النظام الاجتماعي.

ب. ابن خلدون: يؤكد أن "احتكار الثروة يضعف العمران ويؤذن بخراب الدولة"[72]، ويربط بين العدالة التوزيعية واستقرار الدولة.

ج. الشاطبي: اعتبر حفظ المال مقصدًا شرعيًا، بشرط تحقيق المصلحة العامة لا الخاصة[73].

د. محمد باقر الصدر (ت 1980م): يعتبر الصدر من أوائل من نظّروا لمشكلة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، حيث يقول[74]:

---

[62] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي
[63] The Future of Economics, Chapra.
[64] Islamic Economics: An Overview, Naqvi.
[65] Capital in the Twenty-First Century, Piketty.
[66] Ibid.
[67] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج299/23 .
[68] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج14/18 .
[69] تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج92/8
[70] The Future of Economics, Chapra.
[71] إحياء علوم الدين، الغزالي
[72] المقدمة، ابن خلدون
[73] الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي .
[74] اقتصادنا الإسلامي، الصدر.

"إن الإسلام لا يقرّ المساواة المطلقة في الدخل، وإنما يرفض أن تتحول الثروة إلى احتكار طبقي".

ويضيف: "مشكلة التوزيع في الإسلام تُعالج قبل الإنتاج وبعده لضمان عدم تركز الثروة".

هـ. يوسف القرضاوي (ت 2022م)

تناول القرضاوي الآية بوصفها أصلًا تشريعيًا لفلسفة التوزيع[75]، قائلاً:

"هذه الآية أصل عظيم في فلسفة التوزيع في الإسلام، تقرر أن المال لا يجوز أن يكون دولة بين فئة محدودة".

و. عمر شابرا

يركز على العلاقة بين العدالة والكفاءة، حيث يقول[76]:

"تحقيق العدالة التوزيعية ليس هدفًا أخلاقيًا فحسب، بل شرط أساس لكفاءة الاقتصاد واستقراره".

ويضيف: "تركز الثروة يقوّض النمو طويل الأجل ويهدد التماسك الاجتماعي".

ز. منذر قحف

أسهم في تأصيل الدور المؤسسي للوقف والزكاة[77]، قائلاً:

"إن الزكاة والوقف يمثلان أداتين هيكليتين دائمتين لإعادة توزيع الدخل والثروة".

ويضيف: "مؤسسة الوقف تسهم في منع تركز الثروة عبر تحويل الأصول الخاصة إلى منافع عامة مستمرة".

7.3 الربط التأصيلي بين الأقوال والآية

يمكن استنتاج أربعة مستويات تأصيلية رئيسية مبنية على الآية الكريمة وأقوال العلماء على النحو الوارد في الجدول رقم (1):

a. منع الاحتكار الطبقي للثروة –القاعدة القرآنية الأساسية[78].
b. توسيع التداول المالي بين طبقات المجتمع –دعم الطبقة الوسطى[79].
c. ربط العدالة بالكفاءة الاقتصادية –كما أبرز شابرا[80].
d. الأدوات المؤسسية للعدالة –الزكاة، الوقف، المواريث، والتحكم في الاحتكار[81].

وجميع هذه المستويات تدور حول مقصد الآية، فيما يتعلق بمنع الاحتكار التداولي للثروة. وقد أجمع عدد من منظّري الاقتصاد الإسلامي المعاصرين على أن قوله تعالى: ﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ يؤسس لقاعدة تداولية مانعة لتركز الثروة[82]؛ إذ يرى محمد باقر الصدر أن الإسلام "يرفض الاحتكار الطبقي للثروة"[83]، ويعدّ القرضاوي الآية "أصلًا في فلسفة التوزيع الإسلامي"[84]، بينما يؤكد شابرا أن العدالة التوزيعية شرط لكفاءة الاقتصاد واستقراره[85]، ويبرز قحف الدور الهيكلي لكل من الزكاة والوقف في إعادة توزيع الثروة ومنع تركزها[86].

---

[75] دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، القرضاوي، ص 31.
[76] The Future of Economics, Chapra.
[77] Financing the Development of Awqaf Property, Kahf.
[78] القرآن الكريم، الحشر: 7.
[79] نفس المرجع أعلاه.
[80] The Future of Economics, Chapra.
[81] The Role of Zakah in Reducing Poverty, Kahf.
[82] القرآن الكريم، سورة الحشر: 7.
[83] اقتصادنا: دراسة في الاقتصاد الإسلامي، الصدر .
[84] الفقه الإسلامي والقضايا المعاصرة، القرضاوي، ص31 .
[85] Islamic Economics: What It Is and How It Developed, Chapra, p.35.
[86] The Institution of Zakat and Waqf in Contemporary Economics, Kahf.

جدول رقم (1) الربط التأصيلي بين الآية واقوال العلماء

العالم	مستوى التأصيل	الأداة المركزية
الصدر	فلسفي بنيوي	نظام التوزيع
القرضاوي	فقهي تشريعي	الزكاة
شابرا	اقتصادي تنموي	العدالة والكفاءة
قحف	مؤسسي تطبيقي	الوقف والزكاة

8 النظرية الاقتصادية الإسلامية المستنبطة

يمكن تطوير نظرية متكاملة تحت مسمى:

8.1 نظرية التوازن التداولي للثروة(Equitable Wealth Circulation Theory)

وترتكز على خمسة أعمدة كما هي مبينة في الجدول رقم:(2)

الركيزة	الأداة	الوظيفة
الزكاة	إلزامية	إعادة توزيع دوري
الوقف	تنموي	نقل الثروة عبر الأجيال
الميراث	تفتيت الثروة	منع التركز الأسري
تحريم الربا	وقائي	منع التراكم الطفيلي
الركيزة	الأداة	الوظيفة

[87]Obaidullah, M. & Shirazi, N. Islamic Finance: Principles and Practices. 2015.

8.2 أثر النظرية في تعزيز الطبقة الوسطى

تشير أدبيات الاقتصاد الإسلامي المعاصر إلى أن تطبيق أدوات التداول المالي يؤدي إلى تقليص فجوة الدخل، وتوسيع الملكية الإنتاجية، ورفع الطلب الكلي، ودعم الاستقرار السياسي[88–89].

كما تؤكد تقارير التمويل الاجتماعي الإسلامي أن الزكاة والوقف يشكلان رافعة لتوسيع القاعدة الوسطى[90]. وترتبط الآية بمقاصد الشريعة، خاصة: العدالة(Justice) ، والتكافل(Solidarity) ، ومنع الاحتكار(Anti-Monopoly) ، وحفظ النظام الاجتماعي[91].

وتنطلق النظرية الإسلامية – المؤسسة على قوله تعالى: ﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ من مبدأ التداول العادل للثروة ومنع احتكارها، عبر أدوات تشريعية ومؤسسية (الزكاة، الوقف، الميراث، تحريم الربا)[92]. بينما عالجت النظريات الوضعية المشكلة ذاتها تحت عناوين مثل: إعادة توزيع الدخل، والعدالة الاجتماعية، ودولة الرفاه، وضرائب الثروة[93].

87 Islamic Social Finance Report, Obaidullah & Shirazi.
88 The Future of Economics, Chapra.
89 Islamic Finance: Development and Challenges, Askari et al.
90 Islamic Social Finance and the SDGs, UNDP & IRTI.
91 Al-Muwafaqat fi Usul al-Sharia, Al-Shatibi.
92 The Future of Economics, Chapra.
93 The Price of Inequality, Stiglitz.

8.3 المقارنة مع النظرية الرأسمالية الكلاسيكية

8.3.1 الأساس الفكري

يرى آدم سميث أن السوق الحر يقود إلى التوازن عبر "اليد الخفية"[94]، لكن التجربة التاريخية أظهرت أن الأسواق غير المقيدة قد تؤدي إلى تركز الثروة[95]. في المقابل، يقرر الاقتصاد الإسلامي أن السوق وحده غير كافٍ لضمان العدالة التوزيعية[96].

البعد	النظرية الإسلامية	الرأسمالية الكلاسيكية
الملكية	استخلاف مقيد	ملكية مطلقة
التوزيع	تداول إلزامي	توزيع سوقي
الهدف	العدالة + الكفاية	تعظيم الربح

8.3.2 آليات الحد من التركز

ويؤكد ميراخور أن تحريم الربا يحد من التراكم المالي غير المنتج[97]، كما أنه يسهم في التوجه نحو الاقتصاد الأفقي وتعزيز الطبقة المتوسطة، ويساهم في الحد من تركز الثروة في طبقة محددة.

الأداة	الإسلام	الرأسمالية
الزكاة	إلزامية	غير موجودة
الوقف	مؤسسي دائم	خيري اختياري
الربا	محرم	أداة تمويل رئيسية

8.4 المقارنة مع النظرية الاشتراكية

1. الملكية: يرى ماركس أن تركز الثروة ناتج عن ملكية وسائل الإنتاج[98]، والحل هو إلغاؤها. بينما يوازن الإسلام بين الحافز الفردي والعدالة الاجتماعية[99].

البعد	الإسلام	الاشتراكية
الملكية الخاصة	معترف بها	ملغاة أو محدودة
دور الدولة	منظم ورقابي	مالك ومسيطر

2. منهج إعادة التوزيع: يشير شابرا إلى أن الإسلام يحقق العدالة دون إلغاء الملكية[100] عبر تشريعات تعبدية من خلال الزكاة والمواريث والوقف، بخلاف الاشتراكية التي تسير باتجاه التأميم والمصادرة .

البعد	الإسلام	الاشتراكية
المصدر	تشريعي + تعبدي	سياسي ثوري

---

94 The Wealth of Nations, Smith.
95 Capital in the 21st Century, Piketty.
96 The Future of Economics, Chapra
97 Risk Sharing in Finance, Mirakhor & Krichene.
98 Das Kapital, Marx.
99 Islamic Finance: Development and Challenges, Askari et al.
100 Islam and the Economic Challenge, Chapra.

الأداة	زكاة + مواريث	تأميم + مصادرة
الاستدامة	دورية مستقرة	مرتبطة بالنظام السياسي

8.5 المقارنة مع اقتصاد الرفاه(Welfare Economics)

نظرية اقتصاد الرفاه الحديث سعت لمعالجة التفاوت عبر الضرائب التصاعدية والتحويلات النقدية والدعم الحكومي[101].

ويؤكد ستيغليتز أن عدم المساواة يهدد الاستقرار الاقتصادي[102].

أوجه التشابه	الإسلام	اقتصاد الرفاه
إعادة التوزيع	نعم	نعم
دعم الفقراء	إلزامي	حكومي
تقليص الفجوة	هدف رئيسي	هدف رئيسي
الأساس	ديني تشريعي	وضعي مالي
الاستدامة	مؤسسية (وقف)	ميزانية الدولة
الدافع	تعبدي + اجتماعي	سياسي + اقتصادي

9 الخلاصة والتوصيات

أولا: الخلاصة

توصلت الدراسة إلى نتائج محورية حول الآية الكريمة ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ على النحو التالي:

فيما يتعلق التأصيل النظري: تمثل الآية قاعدة كلية حاكمة في السياسة المالية الإسلامية، تؤسس لمبدأ التداول الاجتماعي للثروة (Wealth Circulation Principle) كأساس بنيوي للنظام الاقتصادي الإسلامي، حيث تفيد كلمة "دولة" لغوياً منع احتكار الثروة وتداولها حصراً بين الأغنياء[103]، ويتم ذلك عبر التوزيع ما بعد الإنتاج[104].

إجماع العلماء: أكد العلماء القدامى والمحدثين دلالة الآية في منع الاحتكار الطبقي للثروة، لما لتراكم المال من فساد للعمران وخراب للدولة، وبما يجعل العدالة التوزيعية شرطًا للكفاءة والاستقرار[105].

نظرية التوازن التداولي للثروة: استنبطت الدراسة نظرية متكاملة ترتكز على خمس ركائز وهي: الزكاة كأداة إلزامية دورية لإعادة التوزيع، والوقف كآلية تنموية لنقل الثروة عبر الأجيال، والميراث كنظام لتفتيت الثروة ومنع التركز الأسري، وتحريم الربا كحاجز وقائي ضد التراكم الطفيلي، والصدقات كأداة تكافلية لسد الفجوات الاجتماعية[106].

تعزيز الطبقة الوسطى: يسهم تطبيق مقتضى الآية في تعزيز الطبقة الوسطى والاقتصاد الأفقي عبر توسيع قاعدة الملكية وتوزيع الأصول الإنتاجية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التشغيل المنتج عبر ربط التمويل بالإنتاج، ومنع تشكل الأوليغارشيات الاقتصادية[107].

---

[101] The General Theory of Employment, Interest and Money, Keynes.
[102] The Price of Inequality, Stiglitz.
[103] التحرير والتنوير، ابن عاشور.
[104] جامع البيان في تفسير القرآن، الطبري .
[105] اقتصادنا، الصدر؛ The Future of Economics, Chapra.
[106] Islamic Social Finance Report, Obaidullah & Shirazi.
[107] People, Power, and Profits, Stiglitz.

دروس من التجارب الدولية: أظهرت تجربتا ماليزيا وإندونيسيا أن الزكاة أسهمت في انتقال المستفيدين للطبقة الوسطى[108]، وأن التمويل بالمشاركة تفوق على القروض الربوية في تمكين الفئات المتوسطة وتعزيز الاقتصاد الأفقي[109].

المقارنة مع النظريات الوضعية: اتفق الاقتصاد الإسلامي مع العديد من النظريات الداعية إلى تعزيز الطبقة الوسطى والاقتصاد الأفقي ومنع تركيز الثروة، واختلف معها في الفلسفة والأدوات، حيث يرفض النموذج الرأسمالي غير المقيد والاشتراكي الملغي للملكية، ويتبنى نموذجًا وسطياً يوازن بين الحافز الفردي والعدالة الاجتماعية[110].

وتؤسس الآية لنظرية اقتصادية كلية متكاملة تقوم على منع تركز الثروة وتعزيز التداول العادل، وتتميز بالشمولية والاستدامة والتوازن بين الكفاءة والعدالة[111].

ثانياً: التوصيات

أولاً: للباحثين والأكاديميين

تطوير نماذج قياس كمية لأثر أدوات التوزيع الإسلامية على العدالة وقوة الطبقة الوسطى[112].

إجراء دراسات حالة مقارنة بين تجارب الدول الإسلامية واستخلاص أفضل الممارسات[113].

تعزيز التكامل بين العلوم الشرعية والاقتصادية عبر برامج أكاديمية مشتركة ومراكز بحثية متخصصة[114].

ثانيا: لصناع القرار

إدماج الزكاة في السياسات المالية الوطنية لتعزيز برامج تمكين إنتاجي عبر قواعد بيانات موحدة[115].

تطوير الوقف الإنتاجي عبر هيئات مستقلة، وإصدار صكوك وقفية لتمويل المشاريع الكبرى، وتوجيه موارده لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.[116]

إصلاح السياسات الضريبية بتبني ضرائب تصاعدية على الثروات الكبيرة، وإعفاء الدخول المتوسطة والصغيرة، وتكامل نظام الضرائب مع الزكاة[117].

ثالثا: للمؤسسات المالية الإسلامية

تعزيز التمويل بالمشاركة بدلاً من المرابحة، وإنشاء صناديق استثمارية متخصصة[118].

تفعيل المسؤولية الاجتماعية بتخصيص نسبة من الأرباح للتمويل متناهي الصغر[119].

رابعا: للمنظمات الدولية

التعريف بالنموذج الإسلامي في المحافل الدولية كمساهمة في معالجة قضايا الفقر وعدم المساواة[120].

إدراج أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي ضمن سياسات التمويل المستدام وأهداف التنمية .(SDGs) [121]

---

[108] Zakat and Poverty Alleviation in Malaysia, Salleh.
[109] Islamic Microfinance in Indonesia, Ascarya.
[110] Islamic Finance: Development and Challenges, Askari et al. ؛ The Future of Economics, Chapra.
[111] Islamic Social Finance and the SDGs, UNDP & IRTI.
[112] The Future of Economics, Chapra.
[113] The Price of Inequality, Stiglitz.
[114] Islamic Finance: Development and Challenges, Askari et al.
[115] Islamic Social Finance Report, Obaidullah & Shirazi.
[116] The Future of Economics, Chapra.
[117] The General Theory of Employment, Interest and Money, Keynes.
[118] The Future of Economics, Chapra.
[119] Islamic Social Finance and the SDGs, UNDP & IRTI
[120] A Theory of Justice, Rawls.
[121] Sustainable Development Goals, United Nations.

تشجيع التعاون الدولي عبر صناديق استثمارية إسلامية مشتركة وتبادل الخبرات[122].

توصية ختامية:

تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الطبقة الوسطى تقوم على مبدأ الآية، مع مؤشرات أداء واضحة عبر التنسيق بين القطاعات الحكومي والخاص والأهلي في التنفيذ[123].

10 المراجع العربية

1. ابن عاشور، محمد الطاهر .(1984) .التحرير والتنوير .تونس: الدار التونسية للنشر.
2. ابن عاشور، محمد الطاهر .(2006) .مقاصد الشريعة الإسلامية .القاهرة: دار الكتاب المصري.
3. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد .(2004) .المقدمة .بيروت: دار الفكر.
4. ابن كثير، إسماعيل بن عمر .(1999) .تفسير القرآن العظيم .الرياض: دار طيبة.
5. ابن منظور، محمد بن مكرم .(1994) .لسان العرب .بيروت: دار صادر.
6. أبو الفتوح، نجاح عبد العليم. (2002). مؤسسات وآليات عدالة توزيع الدخل والثروة في الاقتصاد الإسلامي. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.
7. الألباني، محمد ناصر الدين. (إن احتجت توثيقاً للأحاديث – اختياري).
8. الترمذي، محمد بن عيسى .(1998) .سنن الترمذي .تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
9. الحيدري، كمال .(2020) .الزكاة وتوزيع الثروة في الإسلام .موقع المرجع كمال الحيدري. https://alhaydari.com
10. الزرقاء، محمد أنس .(1984) .نظم التوزيع الإسلامية .مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، مج2، ع1.
11. السلام، عبد المجيد محمد. (2007). العدالة التوزيعية في النظام المالي الإسلامي. مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة.
12. الشاطبي، إبراهيم بن موسى .(1997) .الموافقات في أصول الشريعة .بيروت: دار المعرفة.
13. الصدر، محمد باقر .(1982) .اقتصادنا .بيروت: دار التعارف للمطبوعات.
14. صقر، محمد .(1980) .الاقتصاد الإسلامي: مفاهيم ومرتكزات .مكة المكرمة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي.
15. الطباطبائي، محمد حسين .(1974) .الميزان في تفسير القرآن .بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

[122] Islam and Mammon, Kuran.
[123] The Future of Economics, Chapra.

16. الطبري، محمد بن جرير .(2000). جامع البيان عن تأويل آي القرآن .تحقيق: أحمد محمد شاكر. القاهرة: مؤسسة الرسالة.
17. العلي، صالح بن عبد الله .(1985). توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة .الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
18. العوضي، رفعت السيد. (1999). في الاقتصاد الإسلامي: المرتكزات – التوزيع – الاستثمار – النظام المالي. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.
19. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. (د.ت.) .إحياء علوم الدين .بيروت: دار المعرفة.
20. القرضاوي، يوسف .(1999). دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية .القاهرة: مكتبة وهبة.
21. القرطبي، محمد بن أحمد .(2006). الجامع لأحكام القرآن .القاهرة: دار الكتب المصرية.
22. مجلة البحوث والدراسات الإسلامية .(2021). الزكاة وتوزيع الثروة: دراسة مقاصدية .مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، 12(3)، 45–78.
23. مقداد، محمد إبراهيم .(1996). نحو اقتصاد إسلامي معاصر .عمّان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
24. مقداد، محمد إبراهيم .(1998). التنمية الاقتصادية في المنظور الإسلامي .عمّان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
25. النابلسي، محمد راتب. (د.ت.) .موسوعة النابلسي للعلوم الإسلامية. https://www.nabulsi.com
26. النبهان، محمد فاروق .(1970). الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي .دمشق: دار الفكر.
27. موقع الميزان .(2023). الصحيح من سيرة النبي الأعظم. https://almizan.org
28. Quran.com. (2023). تفسير سورة الحشر – الآية 7. https://quran.com/59:7

11 المراجع المرومنة:

Abū al-Futūḥ, Najāḥ ʿAbd al-ʿAlīm. (2002). Muʾassasāt wa āliyyāt ʿadālat tawzīʿ al-dakhl wa al-tharwah fī al-iqtiṣād al-islāmī. Majallat Markaz Ṣāliḥ Kāmil lil-Iqtiṣād al-Islāmī, Jāmiʿat al-Azhar (in Arabic).

Al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn. (n.d.). (Optional reference for ḥadīth authentication) (in Arabic).

Al-ʿAlī, Ṣāliḥ ibn ʿAbd Allāh. (1985). Tawzīʿ al-Dakhl fī al-Iqtiṣād al-Islāmī wa al-Nuẓum al-Iqtiṣādiyyah al-Muʿāṣirah. Riyadh: Jāmiʿat al-Imām Muḥammad ibn Suʿūd al-Islāmiyyah (in Arabic).

Al-ʿAwaḍī, Rifʿat al-Sayyid. (1999). Fī al-Iqtiṣād al-Islāmī: al-Murtakazāt – al-Tawzīʿ – al-Istithmār – al-Niẓām al-Mālī. Cairo: Dār al-Salām lil-Ṭibāʿah wa al-Nashr (in Arabic).

Al-Ghazālī, Abū Ḥāmid Muḥammad ibn Muḥammad. (n.d.). Iḥyāʾ ʿUlūm al-Dīn. Beirut: Dār al-Maʿrifah (in Arabic).

Al-Ḥaydari, Kamāl. (2020). Al-Zakāh wa Tawzīʿ al-Tharwah fī al-Islām. Retrieved from https://alhaydari.com (in Arabic).

Al-Nābulusī, Muḥammad Rātib. (n.d.). Mawsūʿat al-Nābulusī lil-ʿUlūm al-Islāmiyyah. Retrieved from https://www.nabulsi.com (in Arabic).

Al-Nabhān, Muḥammad Fārūq. (1970). Al-Ittijāh al-Jamāʿī fī al-Tashrīʿ al-Iqtiṣādī al-Islāmī. Damascus: Dār al-Fikr (in Arabic).

Al-Qaraḍāwī, Yūsuf. (1999). Dawr al-Zakāh fī ʿIlāj al-Mushkilāt al-Iqtiṣādiyyah. Cairo: Maktabat Wahbah (in Arabic).

Al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad. (2006). Al-Jāmiʿ li-Aḥkām al-Qurʾān. Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣriyyah (in Arabic).

Al-Ṣadr, Muḥammad Bāqir. (1982). Iqtiṣādunā. Beirut: Dār al-Taʿāruf lil-Maṭbūʿāt (in Arabic).

Al-Salām, ʿAbd al-Majīd Muḥammad. (2007). Al-ʿadālah al-tawzīʿiyyah fī al-niẓām al-mālī al-islāmī. Majallat al-Sharīʿah wa al-Qānūn, Jāmiʿat al-Imārāt al-ʿArabiyyah al-Muttaḥidah (in Arabic).

Al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsā. (1997). Al-Muwāfaqāt fī Uṣūl al-Sharīʿah. Beirut: Dār al-Maʿrifah (in Arabic).

Al-Ṭabāṭabāʾī, Muḥammad Ḥusayn. (1974). Al-Mīzān fī Tafsīr al-Qurʾān. Beirut: Muʾassasat al-Aʿlamī lil-Maṭbūʿāt (in Arabic).

Al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. (2000). Jāmiʿ al-Bayān ʿan Taʾwīl Āy al-Qurʾān (A. M. Shākir, Ed.). Cairo: Muʾassasat al-Risālah (in Arabic).

Al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ʿĪsā. (1998). Sunan al-Tirmidhī (B. ʿAwwād Maʿrūf, Ed.). Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī (in Arabic).

Al-Zarqāʾ, Muḥammad Anas. (1984). Nuẓum al-tawzīʿ al-islāmiyyah. Majallat Abḥāth al-Iqtiṣād al-Islāmī, 2(1) (in Arabic).

Ibn ʿĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir. (1984). Al-Taḥrīr wa al-Tanwīr. Tunis: al-Dār al-Tūnisiyyah lil-Nashr (in Arabic).

Ibn ʿĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir. (2006). Maqāṣid al-Sharīʿah al-Islāmiyyah. Cairo: Dār al-Kitāb al-Miṣrī (in Arabic).

Ibn Khaldūn, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad. (2004). Al-Muqaddimah. Beirut: Dār al-Fikr (in Arabic).

Ibn Kathīr, Ismāʿīl ibn ʿUmar. (1999). Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm. Riyadh: Dār Ṭayyibah (in Arabic).

Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. (1994). Lisān al-ʿArab. Beirut: Dār Ṣādir (in Arabic).

Majallat al-Buḥūth wa al-Dirāsāt al-Islāmiyyah. (2021). Al-zakāh wa tawzīʿ al-tharwah: dirāsah maqāṣidiyyah. 12(3), 45–78 (in Arabic).

Miqdād, Muḥammad Ibrāhīm. (1996). Naḥwa Iqtiṣād Islāmī Muʿāṣir. Amman: Dār al-Nafāʾis lil-Nashr wa al-Tawzīʿ (in Arabic).

Miqdād, Muḥammad Ibrāhīm. (1998). Al-Tanmiyah al-Iqtiṣādiyyah fī al-Manẓūr al-Islāmī. Amman: Dār al-Nafāʾis lil-Nashr wa al-Tawzīʿ (in Arabic).

Mawqiʿ al-Mīzān. (2023). Al-ṣaḥīḥ min sīrat al-nabī al-aʿẓam. Retrieved from https://almizan.org (in Arabic).

المراجع الإنجليزية:

Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2019). The narrow corridor: States, societies, and the fate of liberty. London: Penguin.

Al-Ghazali, A. H. (1993). Al-Mustasfa min ‘ilm al-usul. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

Ascarya. (2022). Islamic finance and inclusive growth in Indonesia. Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, 8(2), 233–256.

Askari, H., Iqbal, Z., Krichene, N., & Mirakhor, A. (2015). Understanding Islamic finance. Hoboken, NJ: Wiley.

Birdsall, N. (2015). Does the middle class matter? World Development, 71, 1–13.

Chapra, M. U. (1992). Islam and the economic challenge. Leicester: Islamic Foundation.

Chapra, M. U. (2000). The future of economics: An Islamic perspective. Leicester: Islamic Foundation.

Chapra, M. U. (2008). The Islamic vision of development in the light of maqasid al-Shariah. Jeddah: Islamic Research and Training Institute.

Easterly, W. (2001). The middle class consensus. Journal of Economic Growth, 6(4), 317–335.

El Ashfahany, A., et al. (2021). How zakat affects economic growth in three Islamic countries. Journal of Social and Islamic Economics and Business.

IFSB. (2022). Islamic financial services industry stability report. Kuala Lumpur: Islamic Financial Services Board.

IMF. (2021). Islamic finance and financial stability. Washington, DC: International Monetary Fund.

Ibn Ashur, M. T. (1984). Al-Tahrir wa al-tanwir. Tunis: Dar Al-Tunisia.

Ismail, A. G., & Possumah, B. (2022). Productive zakat and poverty alleviation in Malaysia. Humanomics, 38(3), 456–472.

Kahf, M. (1998). Financing the development of awqaf property. Jeddah: Islamic Research and Training Institute.

Kahf, M. (2003). The role of waqf in improving the Ummah welfare. Jeddah: Islamic Research and Training Institute.

Kahf, M. (2014). Islamic economics: Principles and analysis. Scotts Valley, CA: CreateSpace.

Kahf, M. (2015). Role of zakah in reducing poverty. Jeddah: Islamic Research and Training Institute.

Kareem, R. O., & Surajudeen, A. T. (2019). Zakah, poverty alleviation, and inclusive growth in Nigeria. Journal of Islamic Finance.

Keynes, J. M. (1936). The general theory of employment, interest and money. London: Macmillan.

Kuran, T. (2004). Islam and mammon: The economic predicaments of Islamism. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Marx, K. (1990). Capital (Vol. 1). London: Penguin.

Mirakhor, A. (2017). Islamic finance and economic development. London: Palgrave Macmillan.

Mirakhor, A., & Krichene, N. (2012). Risk sharing in finance: The Islamic finance alternative. Hoboken, NJ: Wiley.

Naqvi, S. N. H. (2003). Perspectives on morality and human well-being. Leicester: Islamic Foundation.

Obaidullah, M., & Shirazi, N. S. (2015). Islamic social finance report. Jeddah: Islamic Research and Training Institute.

OECD. (2019a). Under pressure: The squeezed middle class. Paris: OECD Publishing.

OECD. (2019b). Society at a glance 2019: OECD social indicators. Paris: OECD Publishing.

Piketty, T. (2014). Capital in the twenty-first century. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Piketty, T. (2020). Capital and ideology. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Quran.com. (2023). Tafsīr Sūrat al-Ḥashr – āyah 7. Retrieved from https://quran.com/59:7

Rawls, J. (1971). A theory of justice. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Saad, R. A. J., & Kadar, M. Z. A. (2020). Taxation and zakat integration. International Journal of Islamic Economics, 12(1), 45–62.

Salleh, A. M. (2021). Zakat management and poverty alleviation in Malaysia. Journal of Islamic Accounting, 12(2), 45–62.

Salleh, M. S. (2021). Institutional zakat and socioeconomic development in Malaysia. International Journal of Zakat, 6(1), 1–15.

Sen, A. (1999). Development as freedom. Oxford: Oxford University Press.

Smith, A. (2007). The wealth of nations. New York, NY: Bantam.

Stiglitz, J. E. (2012). The price of inequality. New York, NY: W. W. Norton.

Stiglitz, J. E. (2019). People, power, and profits. New York, NY: W. W. Norton.

Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2020). Economic development (13th ed.). Boston, MA: Pearson.

UNDP, & IRTI. (2017). Islamic social finance and the SDGs. New York, NY.

World Bank. (2020). Islamic finance and inclusive growth in Indonesia. Washington, DC.

World Bank. (2023). Small and medium enterprises finance report. Washington, DC.

Zaman, A., & Asutay, M. (2019). Political economy of Islamic economics. Edinburgh: Edinburgh University Press.

Zulkhibri, M., & Ismail, A. G. (2017). Financial inclusion and poverty alleviation. Cham: Springer.